

## أنموذج «الإسلام التركي»

■ **حميدي العبدالله**

هلل الغرب على امتداد عقد، وهو عمر حكم حزب العدالة والتنمية، ذي الخلفية الإسلامية الإخوانية في تركيا، لأنموذج حكم جديد قد يجري تعميمه ليشمل الدول العربية والإسلامية في كل أنحاء العالم، ولعل ترحيب الحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بما حدث في بعض الأقطار العربية، ابتداءً من نهاية عام 2010 وحتى وقت قريب، حيث أطلق على الحراك الذي شهدته هذه الأقطار تعبير«الربيع العربي»، يأتي في سياق الجهد المبذول لتعميم الأنموذج التركي.

في الأطروحة الكلاسيكية التي عادة ما تأخذ بها النخب المثقفة في العالم العربي والإسلامي، أنّ هذا الأنموذج يصلح الإسلام مع الديمقراطية، ويبدد مقولة إنّ العالم الإسلامي يتعارض بنويبا مع خيار الديمقراطية. لكن في واقع الحال فإنّ الحسابات التي دفعت بالحكومات الغربية إلى الحديث عن الأنموذج التركي لا صلة لها بهذه الأطروحة، حتى وإنّ كانت الحكومات الغربية تفصل أنظمة حكم في العالمين العربي والإسلامي تركزُ علاقة إيجابية مع الديمقراطية حتى لو كانت أدنى من الديمقراطيات الغربية.

المعيار الأساسي بالنسبة للحكومات الغربية ليست الديمقراطية، بل مدى التعاون مع الغرب والخضوع للمطلق لتوجيهاته والانسجام الكامل مع هذه التوجيهات حتى لو تعارضت مع مصالح الدول المعنية أو مع رؤية تلك الدول. فالقناعة لدى الحكومات الغربية كانت تكمن في أنّ حزب العدالة والتنمية ذا الخلفية الإسلامية الإخوانية والذي جاء إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع والدعم الغربي له سيحافظ على مكانة تركيا ودورها في المنظومة الغربية وحلف «الناتو» من دون أي شكل من أشكال التعارض أو استقطالية القرار، أو تغليب الحسابات الخاصة على الوفاء بمطالبات المنظومة الغربية.

بيدو أنّ هذا الحلم الغربي يتبدّد الآن في تركيا، وثمة مراجعة واضحة لهذه الرهانات على الأنموذج التركي، مراجعة لا علاقة لها بسقوط حكم الإخوان في مصر وتونس، وعدم واقعية الرهان على الجماعات ذات الخلفية الإسلامية، بما في ذلك جماعة «الإخوان المسلمين» التي اعتاد الغرب على تصنيفها بالمعتدلة، بل تتصل بعلاقة حكم حزب العدالة والتنمية مع المنظمات المتطرفة والإرهابية ومستوى التعاون بين أنقرة وهذه المنظمات، والأهم من ذلك الطموحات والتطلعات غير الواقعية التي عبّر عنها قادة حزب العدالة والتنمية وعلى رأسهم طيب اردوغان الذي دعا في خطاب علني إلى إعادة النظر بالحدود التي أسفرت عنها نتائج الحرب العالمية الأولى، والمقصود بذلك نية تركيا الاستيلاء على مناطق في دول أخرى بذريعة مراجعة الحدود الناتجة من هذه الحرب.

ثمة قضية أخرى هامة تعكر صفو العلاقات التركية الغربية وتدفع الحكومات الغربية إلى مراجعة رهاناتها على الأنموذج التركي، وهي إصرار الحكومة التركية على توريث الغرب بصراعات لا قدرة له على تحمّل ثباتها، لا لشيء إلا من أجل إخراج حزب العدالة من السلطة وتحويله غير المنطقي، وينشأ على هذا الصعيد إلى إصرار اردوغان وقادة حزب العدالة والتنمية على توريث الولايات المتحدة وحلف «الناتو» في حرب مباشرة ضد سورية بذريعة المناطق الآمنة ومناطق الخطر الجوي.

مواضيع الخلاف بين تركيا والغرب حول هذه المسائل، إضافة إلى سقوط حكم الإخوان في أكثر من بلد عربي بسرعة فاجأت الجميع، يؤكّد فشل الأنموذج التركي في الرهانات الغربية.

# فيينا والخيارات الصعبة

تتواصل المفاوضات حول الملف النووي الإيراني في فيينا، وسط غموض ضبابي يلف مصيرها المتوقع والنهيات التي ستؤول إليها، وبين التشاؤم والتفاؤل تدور مفاوضات صعبة وشاقة.

الخيار الذي يؤيده الطرفان الرئيسيان في المفاوضات هو النجاح في التوصل إلى التفاهم، فهما يدركان أنّ أمامهما عدو مشترك قوي ومتعب، ويمك مقومات كافية لاستثمار الفشل في المفاوضات وما سينجم عنه من توترات في المنطقة، فإيران وحلفاؤها سيكفون على موعد تصعيد المواجهة مع اميركا وحلفائها، وسيجري الشيء نفسه على الجبهة المقابلة من جانب اميركا وحلفائها، ولن يكون الأمر بحاجة إلى التدقيق كي نستنتج أنّ المواجهة سرعان ما تصير لها ترددات في العراق وسورية واليمن والبحرين، وتتحوّل بصورة مباشرة إلى نوع من حرب باردة بين السنة والشيعية، والمستفيد الرئيسي «داعش» ويدرجه تليه «إسرائيل» التي سترتاح من موجبات التفاهم ونتائجه بمكانة جديدة لإيران في المنطقة ولا يعنيه ذلك من تمام لحلف المقاومة.
الفشل ممنوع لهذا الاعتبار، وبقوة هذا المعنى نشهد من قبل عن مخرج بديلة لأنّ أصل الذهاب إلى التفاوض، هو أنّ الحرب الحاسمة ليست على روزنامة الفرقين فهي فوق طاقتيهما، وإنّ وقعت ستمدّر إيران منجزات ربع قرن، وستشعل حربا في المنطقة ربما تنتهي بتدمير «إسرائيل» وتغيير الخارطة الجيوسياسية في المنطقة برمتها وربما في العالم.

لكن التفاوض صعب لأنّ ثمن التفاهم مكلف، فواشنطن تترك أنّ غضب حلفائها من التفاهم سيعني مرحلة من الفوضى السياسية، في العلاقة معهم، وخصوصا المثلث «الإسرائيلي» التركي السعودي، الذي يشكل قوائم المنصة الأميركية في المنطقة وإصباته بالارتباك ستخسر واشنطن حلفاء يقدرون ضرورة لمواجهة الاستحقاقات القادمة، ولو أنهم صاروا بلا حول ولا طول في الفترة من الحرب البرية، لكنهم عامل توازن حرجي جدّ للتمدّد الإيراني وتعاطف مكانة حلفائها وسيطرتهم على مقدرات المنطقة، وبالتالي شريكا ضروريا في تسويات إقليمية ومحلية تريدها اميركا.

التفاوض صعب لأنّ سورية بعد التفاهم ستكون غيرها قبله وسيكون الحسم في سورية لصالح الجيش أسرع، وسيصير كل كلام عن المعارضة لغو فارغ، وسيحتوّل الحل السياسي إلى مجرد إخراج لتكريس استرداد الدولة السورية لمكانتها وجغرافيتها ومهابة الجيش والرئاسة.

توترات تترتب صعب لأنّ إلغاء العقوبات سيريج إيران ويعاطف قدراتها في كلّ مجال ويهني التوازن داخليا بالقدرات الاقتصادية، وإلغاء العقوبات يشهد تعقيدات تتصل بالترزانات الداخلية الأميركية في زمن الانتخابات التي حملت مؤشرات ضعف سيطرة البيت الابيض وحزب الرئيس على الكونغرس، وبالتالي من جهة خوف من عدم القدرة على تنفيذ الاتفاق يربث التشدد ومن جهة مقابلة خشية من استقادة الخصوم الداخليين

انتخابا من الاتفاق وانتمال الإدارة بالتوازن يربث تشدّدًا موازيا.

ينوي تفاوض صعب ويتقدم التمديد كخيار، لكنه مفيد لإيران في ملفها النووي الذي شهد كل إنجازاته في ظلال التفاوض، فترفعت سقفوف التفاوض تدريجًا من جولة إلى جولة للاعتراف بمكتسب جديد لإيران، من تكريس حقها في التخصيب إلى مستوى هذا التخصيب والترسانة الصاروخية، وصولا إلى العلاقة بالمقاومة، وكلها كانت بنودا تفاوضية وثلاث، بما في ذلك مفاعل الماء الثقيل في نانظر، والتمديد يعني تمدّد جديد لحلفاء إيران، بلا تسويات تعطي اميركا وحلفاءها شراكة في التوازنات كما جرى في اليمن، وكما جرى في لبنان، ويجري في سورية، لكن التمديد سيمنع التعاون الجدي العميق في الحرب على الإرهاب.

قد يكون المخرج اتفاقا يحتاج إلى مزيد من العمل لترجمته خارطة تنفيذية ودولاً زمنية، فيصير حلا وسطا بين التفاهم الكامل والتمديد، فيصير نصف تفاهم ونصف تمديد.

«توب نيوز»

# السبسي رئيساً

الانتخابات الرئاسية التونسية صارت محسومة اليوم بين مرشحين، هما باجي قايد السبسي ومنصف المرزوقي. ومنصف المرزوقي ليست حماسية إلى الدرجة التي تحلق بكثافتها خصوصا من جيل الشباب سبباً لحدوث مفاجآت.

سبكون فوز السبسي مرجحا بقوة.

قد يبادر السبسي إلى تكليف شخصية من غير حزبه الفائز برئاسة الحكومة تجذب اليسار والمستقلين تجده إذا فاز بالرئاسة، ويعلمن هذا الالتزام قبل الدورة الثانية لكسب تأييد كتل توزع ناخبوها على المرشحين الذين سيخرجون من المناسفة وبين التراجع والمواجهات وبين رئاسة ليبرالية يمثلها السبسي تتيح التنفس وتمنح اليسار على خلفية برامجها الاجتماعية فرصة التقدم بروى ترفع مستوى الحياة السياسية بعيدا عن شعذوات مرحلة «النهضة».

سبكون فوز السبسي مرجحا بقوة.
قد يبادر السبسي إلى تكليف شخصية من غير حزبه الفائز برئاسة الحكومة تجذب اليسار والمستقلين تجده إذا فاز بالرئاسة، ويعلمن هذا الالتزام قبل الدورة الثانية لكسب تأييد كتل توزع ناخبوها على المرشحين الذين سيخرجون من المناسفة ويدعوهم إلى التشاور وتسمية رئيس متفق عليه للحكومة يمنحونه إجماعهم لحكومة ائتلافية ورئاسة للسبسي معا.

تونس مع السبسي رئيسا وحكومة ائتلافية تتقدم خطوة للامام.

التعليق السياسي

# البناء

## التقرير الأسبوعي لمركز الدراسات الأميركية والعربية

# أسابيع حرجة في واشنطن: بين التعطيل والمواجهة

احتلت المفاوضات النووية الجارية مع إيران مركز الصدارة في اهتمامات وإنتاجات مراكز الأبحاث المختلفة.

سيشهد الأسبوع المقبل دخول المشهد السياسي الاميركي، وكندا أيضا، فبعد اعياد السنة رسميا، يبدأ الاحتفال بعيد الشكر الذي تعود جذوره الى الطقوس البريطانية وكتيبتها البروتستانتية، للاحتفال بوفرة الحصاد والدعاء للمزيد. وعليه ستدخل النشاطات الفكرية والبحثية مرحلة انحسار مؤقت تنتهي مطلع العام الجديد.

سيستعرض قسم التحليل الوضع السياسي الشاذ للكونغرس في الفترة المتبقية من دورته الحالية ولحين بدء الدورة المقبلة منتصف شهر كانون الثاني المقبل، وما تشهده من تجاذبات حادة بين السلطتين، التشريعية والتفيذية، كل يسعى لممارسة صلاحياته «الموسعة» وفق التفسير الرغائبي لكل فريق. من أشد المسائل التي تختلف عليها الطرفين اقرار موضوع الميزانية السنوية التي كان ينبغي المصادقة عليه نهاية شهر تشرين الاول الماضي. بالإضافة لوضوح عمل ايران، «بل الأهم التوصل إلى معرفة تصرف النظام الإيراني على الشكل الذي تشهده... بغية استقراء التوقعات لكيفية تفسير النظام للحلوات الأميركية وكذلك آلية تعامله مع الاجراءات اغضبت النظام، المرتقب».

اما مركز مبادرة السياسة الخارجية فقد اربح عن اعتقاده بفشل نظام العقوبات، اذ بعد مضي 20 عاما ونيف على قرار الكونغرس تنفيذ العقوبات، تستمر ايران في تحديها للأسرة الدولية. «واضاف

ان نظام العقوبات «ربما أدى إلى تدهور أداء الاقتصاد الإيراني، بيد انه لم يضعف عزم ايران في اقتناء القنبلة النووية»؛ وجل ما حققه «الفوز بتأييد عدة اطراف دون قدرتها على تنفيذ نظام العقوبات بشكل شامل. الاجراءات اغضبت النظام، بيد انها لم تحدث هزة تدفعه إلى الاستسلام لمشية الغرب».

وجه المجلس الاميركي للسياسة الخارجية سهام انتقاداته إلى

ادارة الرئيس اوباما «لمنحها روسيا لعب دور كبير في (بلورة)

بنود الاتفاق النووي.» وحذر صناع القرار من «منح الثقة الاميركية لروسيا الذي لا معنى له.» وواضح انه على ضوء السياسات

يعاني النظام السياسي الاميركي الخاضع

لاحتكار حزبين من عقدة تهذّب تجسيد عمل الكونغرس في الفترة الواقعة بين اعلان نتائج الانتخابات ويوم تسلم الفائزين مهام مناصبهم مطلع العام الجديد، نتيجة اعادة اصطفاف الحزبين اطلق عليها وصف «الخبث الكسحجة او العرجاء»؛ للدلالة على توقف عمل السلطة التشريعية دون اعلان رسمي بذلك، وهي الفترة القصيرة التي يستغلها الرئيس، اي رئيس، لاتخاذ اجراءات معيبة يحوّل بها الدستور وتعتبر شائكة بالنسبة إلى الطرف السياسي الخصم.

في الحالة الراهنة، الاغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ ستعمد الى المصادقة او سنّ اكبر عدد ممكن من القوانين قبل تراجعها لمنصب الاقلية في كانون 2 2015. لا تزال عدد من القضايا اسيرة ادراج الصراع السياسي بين الطرفين، خاصة المصادقة على الموازنة السنوية الرسمية المقدمة من السلطة التنفيذية؛ والتي ينطوي عليها عدد من برامج الإنفاق المتعلقة بالسياسة الخارجية، لا سيما تمويل «المعارضة السورية المسلحة»؛ المقترح؛ وداخليا خط انابيب النفط الكندي، كي ستون اكس ال، الذي تلقى هزيمة نصويت في مجلس الشيوخ بفارق صوت وحيد، ولعل القضية الأبرز والأهم، بالنسبة إلى الرئيس اوباما، نيل مصادقة الكونغرس على اي اتفاق يتمّ التوصل اليه مع ايران حول برنامجها النووي.

نظرة شاملة إلى آلية عمل مجلس الشيوخ في الأيام الاخيرة المتبقية من الدورة الحالية تشير إلى وضع بالغ التعقيد؛ لآحة طويلة من التسيينات والترشيحات الرئاسية لمناصب هامة في السفينات الديبلوماسية والقضائي ومناصب ادارية تتبع السلطة التنفيذية تنتظر مصادقة مجلس الشيوخ.

استطاعت الاغلبية الديمقراطية المصادقة على عدد لا بأس به من الترشيحات، بينما اخفق العديد منها ولايزال ما تبقى من مرشحين قيد الدرس وما يرافقه من تعطيل الاداء الحكومي في الاجهزة المعنية. في هذا الشأن يدرك الرئيس اوباما صعوبة المهمة التي تنتظره عدد تسلم الاغلبية الجمهورية مهامها في مجلس الشيوخ، والتي تكن له عداء مستحذلا، واعلنت عن توجهاتها المناهضة في العلن. قبيل انتقال الاغلبية لطرف الآخر يلجا الفريقان إلى الاسراع في المصادقة على اكبر عدد ممكن من الاقتراحات قبل انتهاء الدورة الحالية والدخول في موسم اعياد الميلاد المجيد.

الاجلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ سخرت مقعها في الفترة السابقة إلى اقصاء او تعطيل البت في توصيات مقدمة من مجلس النواب، بزعامة الخصم الجمهوري، الامر الذي يعفي الرئيس اوباما من استخدام حق الفيتو كما هو منصوص عليه دستوريا وما يتبعه من تجاذبات واتهامات متبادلة. تقاسم السلطة التشريعية فرض على الاغلبية الجمهورية في مجلس النواب التوصل لصيغة عمل توافقية مع الديمقراطيبن اتمر اتفاقا مؤقتا لرفع الخزيئة المركزية لغاية منتصف الشهر المقبل.

في المقابل، يستغل الجمهوريون ميزة الاغلبية المقبلة لتأجيل البت في جملة من القضايا «الخلافية» لا سيما المصادقة على الميزانية السنوية ومشاريع القوانين المدرجة على جدول الاعمال. وعليه، يامل الجمهوريون ابقاء تأجيل البت راهنا والتطلع للمصادقة على حزمة برامج اساسية والنسبة لهم في الدورة المقبلة.

لا يساور الشك احدا في درجة التعقيد والصعوبات كافة التي تنتظر الرئيس اوباما مطلع العام الجديد، الذي ورغم سلسلة من التنازلات الجوهرية التي قدمها لخصومه، الا ان ذلك لم يشغل باله بشكل كبير، واستمرّت مراهنتهم على التعطيل، وتننّذ بإغلاق اعمال الحكومة باكتمال ان لم يتوصل الطرفين لاتفاق قبل نهاية المدد.

اعتبر الخصوم الجمهوريون اجراء الرئيس بقتين المهاجرين الفاقدين لسلاوقر الرسمية أنه تحدّ للسلطة التشريعية باكتمالها، وتوعدوه بسلسلة اجراءات انتقامية دشنها بصفقاته قانونيا مباشرة عقب اعلانه. مسالة المهاجرين ضمن التصيف السابق شائكة وإن لم تكن معقدة، ويبلج تعدادهم الاجمالي ادنى من 4 مليون شخص، منهم من المكسيك والياباني من دول اميركا اللاتينية. الرئيس اوباما اوضح انه لا ينبغي منح عفو عام لاولئك بل لتسوية اوضاعهم وتسهيل حصولهم على الإقامة الدائمة



## كشف ادوارد ستون لتجنّس وكالة الأمن القومي على الداخل الأميركي أحدث هزة عميقة مناهضة حتى داخل الحزب الديمقراطي نفسه

والجنسية، شريفاً دفع غرامات مستحقة وغالب مرتكبي المخالفات والانتهاكات عن الغزبية الحريصة على تسوية اوضاعها وتستحقّ العفو بضوابط. اولى الكيئات المباشرة التي سيلجا إليها الجمهوريون تسخير سيطرتهم على بنود الميزانية ورفض الإنفاق الحكومي على اصدار تلك الوثائق، والمغامرة بإغلاق المرافق الحكومية وتحمل المسؤولية لذلك. الخيار الآخر امام الجمهوريين موافقتهم على تمديد عمل القانون الخاص بالميزانية دون قيود، وترحيل الامة إلى التركية الجديدة المقبلة، وعليه يصبح الرئيس اوباما طليق اليبدين لغاية نهاية السنة المالية في تشرين الاول 2015. حينئذ باستطاعة السلطة التشريعية تحت سيطرة الجمهوريين بلورة صيغة قرار يلبي شروطها بإدخال فقرة تترزم السلطات المعنية بعدم منح العفو لاولئك المهاجرين، مما يستوجب موافقة الرئيس اوباما او ممارسته على استخدام حق الفيتو ضدّه، والدخول من ثم في دوامة تهديد فريق الخصم بإغلاق المرافق الحكومية احتجاجا.

عند لجوء الجمهوريين لاشتراط بند عدم الصرف على وثائق الهجرة الرسمية يستعجل مجلس الشيوخ بتريكيته الراهنة (الغلبية الديمقراطية) تعطيل المقترح المقدم، واطلاق العنان لمواجهة تسفر عن اغلاق المرافق الحكومية وتحميل الخصم الجمهوري تداعيات ذلك؛ او ادخال تعديل على المقترح يزيل القيود المفروضة على مسالة المهاجرين. المحايزة بإغلاق الحكومة ينطوي على كلفة عالية بالنسبة للحزب الجمهوري، ليس في بعد المعارضة الشعبية فحسب، بل لاعتبارات الانتخابات الرئاسية المقبلة التي يتوقع ان تشهد منافسة أشدّ من سابقاتها نظرا إلى حالة الاستقطاب الحادة الجارية وتبردي الاوضاع الاقتصادية للطبقة الوسطى بشكل اساسي، وقد يلجا قادة الحزب الى تبني المصادقة على بنود الميزانية بالتقسيت ولكل وزارة على حدة، تحظى بقبول الرئيس اوباما. في هذا الحالة، ستضمن ميزانية وزارة الأمن الداخلي بنداً يشرط عدم تصيد الرئيس اوباما من منحهم العفو العام. سيجد الرئيس اوباما نفسه مضطرا لما لموافقته على الاشتراط المذكور او نقض البند بمجمله مما سيهدّد بإغلاق الوزارة اوبالها – وضع استثنائي يحظى بدعم الغالبية الشعبية العظمى.

**مسير التشريع في الفترة السبكية**

بعد شعور الحزب الجمهوري محقّا بالزهو عقب الانتخابات كان اول بند على جدول اعماله طرح مشروع انبواب النفط الكندي للتصويت، وفشل بفارق صوت واحد في مجلس الشيوخ، على ان يتنام مجدداً لبحث في الدورة المقبلة. في المقابل حقق انتصارا في اليوم عينه لانفصال مشروع الحزب الديمقراطي تقنين عمل وكالة الأمن القومي وادخال بعض الإصلاحات عليها، اذ سقط المشروع بنسبة صوتين.

كشف ادوارد ستون لتجنّس وكالة الأمن القومي على الداخل الاميركي أحدث هزة عميقة مناهضة حتى داخل الحزب الديمقراطي نفسه. وشرع رئيس لجنة القضاء في مجلس الشيوخ، باتريك ليهي، العمل الدؤوب على توحيد جهود

واضاف أنّ أحد اوجه القصور ايضا «المضيّ قدما دون اجراء تقييم جاد في الداخل الاميركي حول جدية برنامج الصواريخ الايراني لامتلاك القدرة على نشر اسلحة نووية او لجانب اهمية تطويرها قوة مسلحة نوويا بغية ردع الغارات الاستباقية والحيلولة دون تنفيذها...»

اعتبر معهد المشروع الاميركي أنّ الولايات المتحدة حصدت الفضل في المفاوضات النووية نظرا «لإخفاقها في سبر اغوار ايران واووليواتها»، مستدركا ان مهمة التعرف على ايران «ليست مسألة مُيسّرة.» وناشد صناع القرار لبذل الجهود للتعرف عن كُتب على «العلاقات السائدة بين القادة الكبار، الهيكلة الداخلية لاتخاذ القرار، الثوابت ايديولوجية، والتصريحات الرسمية»، والتي من شأنها رسم صورة اوضح لآلية عمل ايران، «بل الأهم التوصل إلى معرفة تصرف النظام الإيراني على الشكل الذي تشهده... بغية استقراء التوقعات لكيفية تفسير النظام للحلوات الأميركية وكذلك آلية تعامله مع الاجراءات اغضبت النظام، المرتقب».

اما مركز مبادرة السياسة الخارجية فقد اربح عن اعتقاده بفشل نظام العقوبات، اذ بعد مضي 20 عاما ونيف على قرار الكونغرس تنفيذ العقوبات، تستمر ايران في تحديها للأسرة الدولية. «واضاف ان نظام العقوبات «ربما أدى إلى تدهور أداء الاقتصاد الإيراني، بيد انه لم يضعف عزم ايران في اقتناء القنبلة النووية»؛ وجل ما حققه «الفوز بتأييد عدة اطراف دون قدرتها على تنفيذ نظام العقوبات بشكل شامل. الاجراءات اغضبت النظام، بيد انها لم تحدث هزة تدفعه إلى الاستسلام لمشية الغرب».

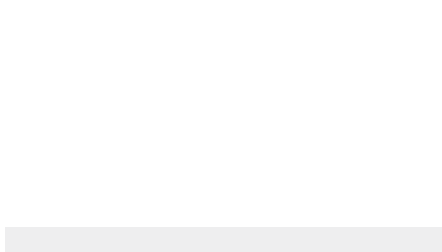
وجه المجلس الاميركي للسياسة الخارجية سهام انتقاداته إلى

ادارة الرئيس اوباما «لمنحها روسيا لعب دور كبير في (بلورة)

بنود الاتفاق النووي.» وحذر صناع القرار من «منح الثقة الاميركية

لروسيا الذي لا معنى له.» وواضح انه على ضوء السياسات

# آراء



الراهنة لسيد الكرملين جاء «رد فعل الغرب بتطبيق عقوبات خفيفة توكبها تهديدات غقيمة، اذ ان الرئيس فلاديمير بوتين يتطلع للفوز بالجائزة الاكبر والسيطرة على دول بحر البلطيق... وارسل القاذفات الاستراتيجية الروسية للسواحل الاميركية والكندية متحديا...»

اعرب مركز الأمن الاميركي الجديد عن اعتقاده بإمكانية «تمديد الوضع الراهن» للمفاوضات وما ينطوي عليه من «استمرار حصول ايران على تخفيف طفيف للعقوبات المستهدفة القطاع التجاري.» وواضاف ان ذاك السيناريو يشكل «ابسط النتائج لمسار التفاوض لكنه يفسح المجال للانتقادات السياسية.» وحذر المركز من مخاطر عدم التوصل الى صيغة اتفاق الامر الذي «سيحفز معارضيه في كل من ايران والولايات المتحدة ومطالبة الوافدين بالانسحاب... وما سيرافقه من صعوبات لكبح جماح قرارات (جديدة) من الكونغرس او درء خطوات سيقدم عليها المتشددون في طهران والذين من شأنها تعكير الأجواء وتخريب اتفاق في المستقبل.»

أثّر معهد واشنطن صناع القرار من تداعيات توجهات الرئيس اوباما «الساعي لرساء إرته» السياسي في ما تبقى له من ولايته الرئاسية، اذ «ستتفاقم حدة التوترات في الشرق الاوسط.» وواضح ان التوصل إلى اتفاق مع ايران سيغذي طموحات اوباما السياسية. وزعم المعهد أنّ سياسات الرئيس اوباما حيال ايران اسفرت عن «تقديمه تنازلات في قضايا تفاوضية كرمزية (فضلا عن) جاهزيتها للتخلي عن قدر هائل من النفوذ الاقليمي لمصلحة طهران.» واردد ان افضل الاحتمالات للحد من تدهور المفاوضات يكمن في «تفضيل واشنطن التوصل لتتمديد العمل بالاتفاقية الموقته الزاهنة لصون ماء وجهها، بينما خيار انهيار المفاوضات بالكامل من شأنه حفز استمرار دوامة العقوبات والجزء اللتين يعسر رؤية ما ستؤدّيان اليه.»

المعلق بكلفة الحرب على «داعش» في القرار «الموقت» الاخير لاستمرارية الصرف لحين يوم 11 كانون الاول المقبل. ومن المرجح ايضا ان يتمّ التعامل معه بذات الصيغة التي أرست سابقة وارضية مشتركة لبنود الميزانية المتفق عليها بين الطرفين.

صفوق الحزب الجمهوري المتوثبين لتبنيّ مواقع المسؤولية في الكونغرس، جون ماكين في لجنة القوات المسلحة، ويوب كوكري في لجنة العلاقات الخارجية، يؤيدان تحديث قرار تفويض الحرب بل وتوسع صلاحياته.

المسألة الصعبة في كلّ تلك التحركات تتمحور حول دخول القوات الاميركية للقتال في أي من ساحات المعارك الدائرة. الرئيس اوباما تعهد مرارا بعدم «وضع القوات الاميركية في ارض المواجهة»، وناور طويلاً حول دقة التعبير لإفساح المجال لعمل ما يقتضيه القادة العسكريون. في رحلته الآسيوية الاخيرة استنجد بتصريحات رئيس هيئة الاركان المشتركة، مارتن ديميسي، للتهيئة لعل تلك الخطوة التي يعقها غالبية الشعب الاميركي. وقال: «نعم، سواجب بعض الظروف التي تستدعي (الجنرال ديميسي) للنظر بانتشار القوات الاميركية... تلك هي مهمته، التهيئة والاعداد لمواجهة عدد من حالات الطوارئ: نعم، تواجه الولايات المتحدة دوما ظروف تقتضي ربما نشر قوات اميركية برية...»

واستدرك اوباما مضمون تصريحاته لطمأنة المترددين بالتاكيد على ان قرار دخول القوات البرية ارض المعركة اللقتال يتوقف على طرف يتيم للثنيين من امتلاك «داعش» السيطرة على قبلة نووية. وواضح انه «في حال اكتشافنا وقوع سلاح نووي بايدي داعش، الامر الذي يستدعي شن عملية لاستعادته، حينئذ نعم (سنرسل قواتنا) وانا على اتمّ الاستعداد لاتخاذ ذلك القرار.»

### المفاوضات النووية مع ايران

التوصل إلى اتفاقية حول البرنامج النووي، رغم الحاحه، يواجه معارضة شرسة من قوى سياسية تمثل مصالح التيارات الأشدّ تطرفا في المشهد الاميركي والمقرّية من الكيكد، «الإسرائيلي.» من المرجح ان تشهد الأيام المقبلة صراعا قويا بين الإدارة من جهة وممثلي تلك التيارات في الكونغرس، لا سيما داخل الحزب الجمهوري.

وقد شهد مجلس الشيوخ مثالا بالحزبين إدارة الرئيس اوباما من نيته استخدام حق النقض لتعطيل اتفاق نهائي مع ايران، والذي يستدعي مصادقته ليصبح ساري المفعول. بل طالب اعضاء بإنزال المزيد من العقوبات على طهران، في مذكرة وجهوها إلى الرئيس اوباما منصف الاسبوع الجاري. يذكر ان نحو نصف عدد اعضاء مجلس الشيوخ وقفوا على المذكرة التي تتوعد برفض «إنفاق رديء وخطير» يجري التداول بشأنه لإنجازّه في الموعد المحدد يوم 24 من الشهر الجاري.

ترّمع المذكرة، الموقعة من كامل اعضاء الحزب الجمهوري وعددهم 43 ممثلا، أنّ ادارة الرئيس اوباما على قاب قوسين او ادنى التوقيع النهائي على اتفاقية «تسمح لإيران المضيّ في الجوانب الاكثر اثارا للجدل في برنامجها النووي ويؤهل طهران انتاج سلاح نووي في المستقبل القريب.» وهاجم اعضاء المجلس الرئيس اوباما بشدة واتهموه بإغلاق جهود الكونغرس للعب الدور الرقابي على الاتفاقية، وجاء في المذكرة «بيدو أنّ مفارضيك طرحوا جانباً اعتبارات الكونغرس الواضحة، والتي تتشدد على ضرورة تضمين اتفاقيات تمتدّ لعدة عقود اشتراط ايران وقف جهودها لتخصيب اليورانيوم ونشاطات التحولات بالكامل، وتفتيك بنيتها التحتية النووية المتحاطة بأسرية، وضرورة كشفها عن جهودها الماضية للتسلح بالنووي... لا تلمس اي مؤشرات على قيام مفروضك ممارسة ضغط على ايران للتخلي عن جهودها لتطوير صواريخ عابرة للقارات والتي من شأنها وصول مداها إلى الأراضي الاميركية.»

تتداخل في هذا الصدد صلاحيات السلطة التشريعية والتفيذية خلافاً للنص الدستوري الذي يحول السلطة التنفيذية حصراً، اذ الاتفاقيات مع الدول الاقليمية، ويقصر دور الكونغرس على توفير الموازونات الضرورية لتفعيل الاتفاقيات.

تسلح الرئيس اوباما بتوصيات دراسة داخلية اجرتها وزارة المالية تحوّلته لتعليق العمل بمعظم العقوبات المفروضة على ايران دون الحاجة للحصول على موافقة الكونغرس، رغم الضجيج الاعلامي الذي يثيره الأخير. وعليه، يتمّ التغلب على احدى العقبات الرئيسية امام ايران لتوقيع الاتفاق.

نظرا لحصر مسؤولية الموافقة على الموازونات العامة بالسلطة التشريعية يستطيع الكونغرس (المقبل) تقبيل تنفيذ اي اتفاقيات لا تتنازل عن تعليق قرار الموار المالية اللازمة؛ كما باستطاعته معاينة ومراقبة وزارة الخارجية بالأسلوب عينه، خاصة حين تاتي اللحظة المناسبة لافتتاح سفارة اميركية في طهران.